الإقتصاد الاجتماعـــى التضامني والحمايـــــة الاجتماعـــية للفقـــــراء

إعداد

الأستاذ الدكـــتور/ صـــلاح أحمـــد هاشـــم

أســتاذ التنمية والتخطــيط – جامعة الفـــيوم

مصـــــر . 2022

مفتتـــح :

اهتم العالم مؤخرًا، بمعنى خلال السنوات العشر الماضية، بفكرة ودور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والقضية محل الاهتمام كانت محاولة التعرف على دور مجموعة من اللاعبين المهمين الذين يلعبون دورًا أساسيًا في حياة طبقات عريضة من السكان الفقراء ومتوسطي الدخل في دول العالم المختلفة، واختلف الباحثون حول حجم المساهمة الكمية التي يضطلع بها هؤلاء اللاعبون. وزادت أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع نمو درجة عدم الرضاء ما بين الفقراء في الدول النامية خاصة عدم الرضاء بطبيعة الفرص ونوعية الخدمات المقدمة لهم من قبل الدولة، وهو ما أثار موجات من الثورة في عدد من هذه الدول.

و في إطار الهيكل المعقد لهذه الدول بدأت تظهر مجموعة من الأشكال المؤسسية والجهود الجماعية والمبادرات التي تتبناها جماعات من المواطنين بهدف التخفيف من حدة الفقر ، والحد من التوتر وتقديم سلع وخدمات اجتماعية للمجموعات المحرومة من الأفراد في المجتمعات المحلية بأسعار منخفضة نسبيًا.

هذه المؤسسات موجودة من عشرات إن لم يكن مئات السنين ولكن دورها، ونطاق انتشارها وتأثيرها لم يكن يتم قياسه فيما قبل أو تحليله على المستوى الدولي أو على المستويات المحلية. ومن هنا جاء الاهتمام مؤخرًا بهذا القطاع الذي يلعب دورًا توازنيًا في حياة الشعوب قد يفوق أحيانًا دور الحكومات أو يساعد في الحد من شدة الأزمات التي يصعب على الحكومات التعامل معها ومعالجتها. لذلك فإن فهم دور وتحديات وأسلوب عمل تلك المؤسسات ونجاحاتها قد تكون نقطة بداية لتحسين أدائها وتوسيع نطاق عملها.

الإقتصاد التضامني: مسيرة مصطلح

لعل البداية الحقيقية للإقتراب من هذه القضية لابد أن تكون من تعريف قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث اختلفت حوله التعريفات، و لكن أهمها ما ورد في كتابات منظمة العمل الدولية "فالقطاع يشمل المشروعات والمؤسسات بصفة خاصة التعاونيات، وجمعيات المنافع التبادلية، وجمعيات أهلية، والمؤسسات والمشروعات الاجتماعية، التي تنتج سلعًا وخدمات ومعرفة وهي تحقق أهدافًا اقتصادية واجتماعية وتقوي من أواصر التضامن".

وقبل التطرق لصلب الموضوع لابد في البداية من توضيح المقصود بالاقتصاد التضامني أو كما درج البعض على تسميته بالاقتصاد الاجتماعي التضامني والتضامن بالمعنى الاجتماعي يعني التكافل والتآزر بين الفئات المختلفة في المجتمع، والاقتصاد التضامني هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات مُهَيْكَلة ومستقلة تضم أشخاصا ذاتيين أو معنويين تسود بينهم علاقات تضامنية وتستهدف بالأولوية العنصر البشري عوض رأس المال وتخضع لتدبير ديمقراطي تشاركي، ويكون الانخراط فيها حرا وأهم هذه البنيات في المغرب على الخصوص هي التعاونيات كما سنرى.

ويتميز الاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتماد الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية أهمها الرفاه والنمو للجميع بدلا من التركيز على مكاسب لفائدة الربح الفردي، و يروم التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق الاعتبارات الاقتصادية التقليدية كتحقيق الربح أو التراكم.

زالاقتصاد التضامني أو الاجتماعي، هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات مهيكَلة ومستقلة (جمعيات، تعاونيات،

تعاضديات وغيرهم) تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيها حرا.

وتتميز هذه الأنشطة عن غيرها بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية (التنمية المستدامة، التشغيل، التجارة العادلة، محاربة الفقر والإقصاء...) في مقاصدها، وبكون علاقات التضامن بين الأعضاء تكتسب صبغة الأولوية على حساب المصلحة الفردية أو الكسب المادي.

وتتميز مؤسسات الاقتصاد التضامني بإعطاء الأولوية للأشخاص عوض إعطائها لرأس المال في عملية بناء القرار (صوت لكل عضو)، ولهذا يوصف تدبير هذه المؤسسات بكونه ديمقراطيا.

الأهـــداف: يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم.

ووفق العديد من الخبراء –وأبرزهم جوزيف ستيغليتز– يعد الاقتصاد التضامني دعامة ثالثة، إلى جانب كل من القطاعين العمومي والخاص، ينبغي أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تحسين أدائه وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع.

ولا يشكل الاقتصاد التضامني بديلا عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حاليا، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصادا موازيا قادرا على تحرير ديناميات النمو المُدمج وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة.

والنمو المُدمج هو النمو الذي لا تتركز ثماره في أيدي الأغنياء فقط، وإنما تتوزع على شرائح واسعة من المجتمع يتم دمجهم في الحياة الاقتصادية.

الاهتـــــمام : تزايد اهتمام العالم بالإقتصاد التضامني بعد الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ التي أبانت عن مساوئ نمط الإنتاج الرأسمالي وعدم استقراره البنيوي. وكثيرا ما أثير الاقتصاد التضامني في اللقاءات الدولية التي ناقشت آثار الأزمة وبحثت عن سبل ناجعة كفيلة بتحصين البشرية من التداعيات الاجتماعية لمثل هذه الأزمات.

وفي هذا السياق، صرح الاقتصادي المشهور جوزيف ستيغليتز في مداخلته ضمن أشغال المؤتمر الذي نظمه "المركز الدولي للأبحاث والمعلومات حول الاقتصاد العمومي والاجتماعي والتعاوني" بإشبيلية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، بأن "نموذج المستقبل هو وجود اقتصاد متوازن، بقطاع خاص تقليدي وقطاع عمومي فعال، واقتصاد اجتماعي في طور التقدم".

ولقد أسهمت مؤسسات الاقتصاد التضامني عبر العالم بشكل فعال في السعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفيةالتي رسمتها منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، كما يعول على إسهامها كثيرا في بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي تبنتها المنظمة الأممية في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.

الفاعلـــون: تكشف العديد من الدراسات التي حاولت مقاربة موضوع الاقتصاد التضامني وتشخيص واقعه وأحواله، أنه بشكل عام يقوم على التعاونيات والتعاضديات والجمعيات، إضافة إلى المقاولات الاجتماعية.

- **التعاونيات:** وهي عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص اتفقوا على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل سوياً في سبيل تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وفقا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالميا. ويشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي لقطاع الاقتصاد التضامني، وذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على الإدماج الاجتماعي (عدد مناصب الشغل).

- **التعاضديات:** هي هيئات لا تهدف إلى اكتساب الأرباح، وإنما تسعى بواسطة واجبات أعضائها للقيام –لفائدة هؤلاء الأعضاء أو عائلاتهم– بعمل من أعمال الإسعاف والتضامن، مداره التأمين من الأخطار اللاحقة بالأشخاص.

ويتركز عمل التعاضديات أساسا في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل بعض التعاضديات في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات الائتمانية.

- **الجمعيات:** هي اتفاق بين شخصين أو أكثر من أجل السعي في سبيل غاية غير توزيع الأرباح. وكان عملها تاريخيا يتركز بالأساس في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والأعمال الاجتماعية، إلا أن بعض الجمعيات التي رأت النور خلال العقود الأخيرة اختارت الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية المحلية خصوصا في الأرياف.
- **المقاولات الاجتماعية:** وهي مقاولات تحصل على صفة "مقاولة اجتماعية" من الدولة إذا استوفت عدة شروط مثل التنصيص على احترام مبادئ الاقتصاد التضامني في قوانينها الأساسية، وتوجيه جزء من الأرباح بشكل دائم نحو غايات اجتماعية (دعم التشغيل أو التعليم أو بناء مساكن لفائدة العمال). وتخضع أنشطة هذه المقاولات للتتبع والرقابة من طرف الهيئات المختصة داخل الدولة، من أجل التأكد من صبغتها التضامنية.

الخصائـــص : وتضمن المسمى لمصطلح "اقتصاد" يعني أن القطاع يقوم بإنتاج سلع وخدمات ويزيد من الثروة الجماعية الصافية. أما الشق الخاص بالجانب "الاجتماعي" فيعني أن الربحية تكون اجتماعية أو جماعية بدلاً من فردية. فكل الأفراد المشاركين في هذه المشروعات بالعمل والإنتاج يتمتعون بالعائد والربحية. و تتسم هذه المؤسسات بعدد من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الساعية لتحقيق الربح الاقتصادي البحت. وأهم هذه الخصائص هي:

- أنها مؤسسات مستقلة وخاصة تستفيد من آليات السوق لتحقيق أهداف اجتماعية.
- أنها تخدم أعضائها سواء كان الانتماء مهنيًا أو سكان بيئة محلية محددة أو مجموعة تمارس نشاطًا اقتصاديًا متقاربًا .
- القرار في هذه المؤسسات ديمقراطي، جماعي، ويتضمن مشاركة العاملين والمستخدمين لهذه السلع والخدمات.
- الأنشطة المتنوعة قائمة على عدة مبادئ أهمها التشاركية، التمكين والمسئولية الاجتماعية.

الإقتصاد الاجتماعى التضامنى والإنترنت :

رأس المال الاجتماعي والإنترنت

قد يكون لاستخدام الإنترنت أثر إيجابي على رأس المال الاجتماعي. فالزيادة والتطور في الشبكات الإجتماعيه مثل الفيس بوك وتويتر مكنت الأفراد من إنشاء شبكات افتراضية اجتماعية قائمة على أساس الترابط وجسور التواصل. على عكس التواصل وجها لوجه، الشبكات الاجتماعية على الإنترنت سهلت على المستخدمين التواصل مع الأخرين بناء على عوامل معينه (مثل: تشابه الاهتمامات والثقافات) بالتالي تكوين شبكة اجتماعية تقدر كميا بعدد أفرادها ومعنويا بحجم الثقة والتعاون المتبادل.

رأس المال الاجتماعي والإقتصاد التضامنى

أول من استخدام مصطلح رأس المال الاجتماعي كان هانيفان في العام ١٩١٦ وهو المشرف الحكومي للمدارس الريفية في غرب فرجينيا والذي عرف المفهوم علي أنه قوة اجتماعية كامنة تكفي لتحسين ظروف المعيشة يستفيد منها أفراد الجماعة وهي تنشأ من التعاون بين أفراد الجماعة.

ويربط برديو عام ١٩٨٤ بين رأس المال الاجتماعي والتحليل الطبقي حيث عرف رأس المال الاجتماعي علي أنه "رصيد اجتماعي من العلاقات

والرموز يتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الفرد من رأس المال المادي، فهو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام، فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلي أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية، فإنما يكون لنفسه رصيدا اجتماعيا وثقافيا يزيد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة. ومن ثم تظهر الإمكانية في تحويل رأس المال الاجتماعي إلي رأس مال مادي مثلما يتحول رأس المال المادي إلي رأس مال اجتماعي".

وقد عرف كولمان رأس المال الاجتماعي عام ١٩٨٨ أنه، على خلاف صور رأس المال الأخرى، فهو لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما يوجد في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ويتشكل من الالتزامات والتوقعات فيما بين الأفراد وإمكان الحصول علي المعلومات والمنافع.

و كانت كتابات ((بيير برديو)) هى سبب انتشار المفهوم الذى تطور بشكل واضح في أعمال جيمس"" ""كولمان وروبرت بوتنام ورونالد بيرت وغيرهم، ويعد إسهام برديو هو الأكثر إسهاماً في علم الاجتماع،، إلا أنه لم يقدر له أن يكون الأكثر تأثيراً، فالتأثير الأكبر كان لجيمس كولمان. أما الفضل في التطبيقات السياسية الأكاديمية فيرجع إلي روبرت بوتنام.

ورأس المال الاجتماعي (بالإنجليزية: Social Capital) هو مصطلح اجتماعي يدل على قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية. ويستعمل المصطلح في عديد من العلوم الأجتماعية لتحديد أهمية جوانبه المختلفة. وبمفهوم عام، فإن الرأس مال الاجتماعي هو الركيزة الأساسية للعلاقات الاجتماعية. ويتكون من مجموع الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون ما بين أفراد وجماعات مجتمع ما وتفاضلية التعامل معه.

ويشير "بوتنام" إلى رأس المال الاجتماعي بأنه عبارة عن علاقات أفقية بين الناس، فرأس المال الاجتماعي يتألف من شبكات اجتماعية وشبكات

مشاركة مدنية، وعادات مشتركة لها تأثير على إنتاجية المجتمع. يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه الشبكات الاجتماعية والأعراف المرتبطة بها من موثوقية متبادلة.

وبالرغم من وجود تعريفات مختلفة للمصطلح، الآ أنها جميعاً تجمع حول فكرة أساسية وهي أن للرأسمال الاجتماعي قيمة تؤثر على إنتاجية الفرد أو المجموعة. تماما مثل المطرقة (رأسمال ملموس) والكلية (رأسمال بشري). فجميعهم يؤثرون على فعالية الأداء.

العدالة فى ضوء مفهوم رأس المال الاجتماعي

على الرغم من أن بورديو توافق مع كولمان في أن رأس المال الاجتماعي بالمطلق هو مصدر غير منحاز، إلا أن كتاباته تميل إلى اعتباره عامل يمكن استخدامه لدعم وإنتاج أو إعادة إنتاج اللامساواة، على سبيل المثال يمكن لبعض الأفراد الوصول إلى مناصب عالية من خلال الاستغلال المباشر أو غير المباشر للصلات الاجتماعية.

وبالرغم من تحديد روبرت بوتنام هذه الفكرة في ضوء أكثر إيجابية وزعمه أن رأس المال الاجتماعي هو مصطلح محايد، إلا أنه أشار أن "الثناء به هي مسألة أخرى تماما". وهو يميل إلى صياغة رأس المال الاجتماعي كمُنتج (بضم الميم) "للمشاركة المدنية"، ومقياس اجتماعي لصحة التضامن المجتمعي. كما أنه نقل فكرة الرأس المال الاجتماعي من كونها من الموارد التي يمتلكها الأفراد إلى سمة من سمات التعاونيات الاجتماعية، مع التركيز على الثقة والاعراف كمنتجين للرأس المال الاجتماعي مع استبعاد الشبكات.

أعتبر مهيار عارفي أن التوافق الاجتماعي في الآراء هو مؤشر ايجابي يدل على الرأس المال الاجتماعي. وهنا، التوافق يعني "مصلحة مشتركة"، واتفاق بين مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة على العمل

الجماعي. وبالتالي يدل العمل الجماعي على زيادة في رأس المال الاجتماعي. وأخيرا، غالبا ما يعتبر الرأس المال الاجتماعي معيار نجاح الديمقراطية والمشاركة السياسية.

الإقتصاد التضامنى والحماية الاجتماعية للفقراء :

ظهرت الحماية الاجتماعية في صورة التراحم بين أفراد القبيلة وفى مسئولية رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها وحمايتهم وتوفير سبل العيش والأمن لهم، إلى أن نادت الأديان السماوية بإطعام الفقير... ولم تدع الحماية الاجتماعية في الأديان السماوية باب محتاج إلا طرقته ولا تركت ضعيفاً إلا أعانته(. وفى الوقت الحاضر تعد الحماية الاجتماعية هي أحد أهم صو رالأمان وقد بدأت فكرة الحماية الاجتماعية مطلع القرن العشرين في الدول الصناعية في شكل التأمينات الاجتماعية للعاملين. تأمينات ضد الشيخوخة والوفاة والإصابة وأمراض العمل ثم تطورت في ظل ما يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية لتشمل الضمان الصحي والضمان ضد البطالة حتى وصلت إلي ما يسمى بالحماية الاجتماعية الشاملة. وقد كانت الحماية الاجتماعية أيضاً قضية بارزة في المحافل الدولية .وكانت الموضوع الرئيسي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥،حيث التزمت الحكومات" وضع وتنفيذ سياسات لضمان حصول جميع الناس على حماية اقتصادية واجتماعية كافية في أثناء البطالة والمرض والأمومة وتربية الأطفال والترمل والعجز والشيخوخة"، وعقدت الدورة الاستثنائية ٢٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، في جنيف في يونيو ٢٠٠٠ لتقديم استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة،شدد على أهمية إنشاء وتحسين نظم الحماية الاجتماعية وتقاسم أفضل الممارسات في هذا المجال .تلقى مسألة الحماية الاجتماعية أيضا النظر بجدية في تمويل قمة التنمية الذي عقد في مونتيرا،المكسيك، في مارس ٢٠٠٢ .وعلاوة على ذلك،شدد مؤتمر القمة الأخيرللتنمية المستدامة **فيجوهانسبرج** على ضرورة تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من

خلال التأكيد على متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراضها لمدة خمس سنوات ودعم نظم الحماية الاجتماعية

يشير مصطلح الحماية الاجتماعية إلى السياسات والنهج التي تساعد الناس والأسر والمجتمعات المحلية لحماية أنفسهم ضد الصدمات والمخاطر. وفي ورقة ODI لوزارة التنمية الدولية البريطانية وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها" الإجراءات العامة التي اتخذت استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة اجتماعياً ضمن نظام سياسي معين أومجتمع. ويستخدم مصطلح الحماية الاجتماعية للدلالة على أي مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص يكون من شأنها توفير مصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهشمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فهي تركز على الوقاية والحد من الفقر، بل على تقديم الدعم للفقراء والضعفاء والأكثر فقراً، وعلى معالجة أسباب الفقر، وليس مجرد أعراضه

ويمكن أن نعرف الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والأصوات التي تحقق لهم" الحرية من الحاجة والخوف وتزويدهم بحقوقهم للعيش بكرامة " وتتطرق الحماية الاجتماعية إلى المجموعات التي تتعرض لمخاطر كبيرة وتهدف إلى حمايتها من نتائج العمليات الاقتصادية والمساواة والترويج للرفاه الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي .وتشمل الحماية الاجتماعية الخدمات المقدمة للعاطلين عن العمل وإمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة وغيرها.

وهى أيضاً تقدم للفقراء وغير الفقراء، من أجل مساعدتهم على مواجهة المخاطر الجسيمة وهذا ما أشار إليه التعريف الخاص للحماية الاجتماعية

حسب التقرير الأوربي حول التنمية، والذي يعرفها على أنها"مجموعة محددة من الإجراءات لمعالجة أوجه القصورفي حياة الناس . من خلال التأمين الاجتماعي، بتوفيرالحماية لهم ضد المخاطر والمحن في جميع مراحل الحياة؛ ومن خلال المساعدة الاجتماعية،بتقديم الأموال والتبرعات العينية لدعم الفقراء وتمكينهم؛ ومن خلال جهود الإدماج التي تعزز قدرة المهمشين على الحصول على التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية". ويشيرهذا التعريف إلى مهام أساسية هي: توفير الآليات لتجنب المصاعب الشديدة بالنسبة للفقراء وغيرالفقراءعلى حد سواء في مواجهة المخاطر الجسيمة، وتوفيرالوسائل لمساعدة الفقراء في محاولاتهم للهروب من الفقر، بالإضافة إلى تحسين إمكانية وصول الفئات المهمشة إلى كل من ذلك . والحماية الاجتماعية أكثر من مجرد " شبكات أمان "يمكنها تخفيف آثار الأزمات الخطيرة :فهي جزء من منهج شامل لانتشال الناس من الفقر، مما يسمح لهم ليس فقط بالاستفادة من النمو، ولكن أيضاً بالمشاركة فيه على نحو مثمر.

ويشمل مفهوم الحماية الاجتماعية على مجموعة من التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الآمان الاجتماعي أو الاقتصادي للناس،الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.وأكثر الفئات الاجتماعية حاجة للأمن الاقتصادي هم اليتامى والأرامل والعجزة، والمعاقون والشيوخ والأطفال،والأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر المدقع، والعاطلون عن العمل بسبب من الأسباب الخارجة عن إرادتهم.ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي.

حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدرءوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكانياتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أماناً واستقراراً. وتمثل الحماية الاجتماعية استثمار في رأس المال البشرى وفى التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، وبالنسبة إلى الدول وشعوبها .لا تمثل الحماية الاجتماعية مسألة استحقاق ومسؤولية فحسب وإنما مسألة حقوق.ومن هنا أصبحت الحماية الاجتماعية واحدة من المكونات الأساسية لسياسة اجتماعية متكاملة وشاملة، وحق من حقوق الإنسان.

ويمكن تعريف الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ للتعويض عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل من العمل، وتوفير المساعدات للأسر ذات الأطفال، وكذلك تزويد الناس بالرعاية الصحية والإسكان.**وعرفت منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية** بأنها مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دورة الحياة والتي ترمى إلى حماية العمال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظروف العمل غير العادلة والخطرة وغير الصحية، وترمى أيضاً إلى إتاحة الخدمات الصحية وتوفير دخل أدنى للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر، ودعم الأسر التي لديها أطفال، فهي تعوض فقدان دخل العمل الناتج عن المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز أو فقدان عائل الأسرة أو الشيخوخة. **ويمكن وصف الحماية الاجتماعية**بأنها كل المبادرات العامة والخاصة التي توفر تحويلات الدخل أو الاستهلاك للفقراء، وحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيشة، وتعزيز الوضع الاجتماعي وحقوق المهمشين، مع تحقيق الهدف العام المتمثل في الحد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، الفئات الضعيفة والمهمشة.

ومن ثم يمكن تعريف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة متكاملة من التدخلات تشمل: إجراءات الحماية و التدابير الوقائية والتعزيزيه والتحويلية. **وتستهدف إجراءات الحماية ما يلي:**

- شبكات الأمان للدخل والاستهلاك في تجانس فترات الأزمات أو الإجهاد (مثل برامج المساعدة الاجتماعية للفقراء الذين يعانون من فقر مزمن).
- والتدابير الوقائية تسعى لتجنب الحرمان (مثل التأمين الاجتماعي والمعاشات مثل استحقاقات الأمومة) .
- والتدابير التعزيزية تهدف إلى تعزيز قدرات ومتوسط دخل حقيقي، وتوفير الفرصة وسلامة انطلاق للخروج من براثين الفقر .
- والتدابير التحويلية تسعى إلى معالجة شواغل العدالة الاجتماعية والاستبعاد من خلال التمكين الاجتماعي (مثل العمل الجماعي لحقوق "العمال، وبناء سلطة وصوت في صنع القرار بالنسبة للمرأة) .

والغرض من الحماية الاجتماعية وفقاً للأمم المتحدة :هو ضمان الحد الأدنى من معايير الرفاه بين الناس في حالات وخيمة للعيش حياة كريمة، وتعزيز القدرات البشرية، وتشمل الحماية، ردود الدولة والمجتمع لحماية المواطنين من المخاطر ومواطن الضعف والحرمان، ويشمل ذلك تدابير لتأمين التعليم والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، وسبل العيش، والحصول على دخل ثابت، فضلاً عن فرص العمل ، وفى الواقع ينبغي أن تكون تدابير الحماية الاجتماعية شاملة ولكن لا تقتصر على التدابير التقليدية للضمان الاجتماعي.**وأجمع الباحثون على أن لنظم الحماية الاجتماعية الحديثة وظيفتان أساسيتان هما:**

وظيفة مظلة الأمان: التي ينبغي أن تضمن تزويد كل فرد من أفراد المجتمع يواجه الفاقة بالحد الأدنى لمستوى الإيرادات النقدية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية مما يتيح للفرد حياة اجتماعية ذات مغذى.

وظيفة الحفاظ على الدخل : والتي تتيح لأفراد المجتمع النشطين اقتصادياً أو المقيمين بناء الاستحقاقات التي تمنح لهم بالحفاظ على مستوى جيد من المعيشة أثناء فترات البطالة أو المرض أو الولادة أو الشيخوخة أو العجز أو الوراثة وحين يتعذر الحصول على أشكال أخرى من الإيرادات والنشاط .

يمكن إدراك نظم الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال أربعة مكونات هي:

١. **نظام التأمينات الاجتماعية** – المزايا القانونية المرتبطة بالعمل(المعاشات التقاعدية ، المزايا النقدية قصيرة الأمد، التأمين الصحي الاجتماعي).

٢. **نظم المزايا الاجتماعية العالمية "الشاملة"** – المزايا لجميع المقيمين (العلاوات الأسرية، الخدمات الصحية العامة، والمنح السكانية للشيخوخة).

٣. **نظم المساعدات الاجتماعية** – مزايا تخفيف الفقر النقدية والعينية للمواطنين والمقيمين من ذوى الحاجات الخاصة

٤. **نظم المزايا الخاصة** – المزايا المرتبطة بالعمل أو الفردية (المعاشات التقاعدية المهنية، التأمين الصحي المقدم من جهة العمل.

وتقوم برامج الحماية الاجتماعية على مجموعة من الأسس والمبادئ أهمها:

١ – **المساواة في المعاملة:** وإعطاء إهتمام خاص لتحقيق المساواة بين الجنسين وبين المواطنين وغير المواطنين.

٢ – **والتضامن:** الذي ينبع مباشرة من الإعتراف بعدم وجود حق للفرد ويمتد إلى توفير الحماية الاجتماعية لجميع البشر فمبدأ المساواة في المعاملة يتوافق مع حقيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣ – **الشمول:** هي مستمدة من مبدأ التضامن من جانب جميع الأعضاء ولابد أن يشاركوا ويستفيدوا من الحماية الاجتماعية في المجتمع.

٤- **المسؤولية العامة للدولة** : والتي تستمد من حقوق الإنسان حق للحماية الاجتماعية.

٥- **شـفافية وديمقراطيـة الإدارة**:عـن طريـق مشـاركة جميـع أفـراد المجتمـع "وخاصة العمال وممثلي أصحاب العمل" فإدارة نظم الحماية الاجتماعية هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفوائد التمويل والضمانات وتكاليف الإدارة عن طريـق الصـناديق الجماعيـة "تخصـيص الضـرائب والإعفـاءات الضـريبية والمسـاهمات .....وغيرها. هذه المبادئ تجعل برامج الحماية الاجتماعية تصل إلى مستحقيها، وأن تقدم باعتبارها حق مشروع تكفله الدولة والمجتمع لكل مواطن من المواطنين.

الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية :

كثيـراً مـا يحـدث خلـط بـين مفهـومي الرعايـة الاجتماعيـة والحمايـة الاجتماعيـة، ولـذا فإنـه مـن الصـعوبة بمكـان أن نعـرف الحمايـة الاجتماعيـة بمعـزل عـن مفهـوم الرعايـة الاجتماعيـة، الـذى يتضـمن إطـاراً واسـعاً وشـاملاً لقطاعات تخطيطية متعددة، منها التخصصي مثل التعليم والصحة والإسكان، ومنهـا العـام الـذي يشـمل أنشـطة وبـرامج متعـددة، مثـل الخـدمات الترويحيـة والرياضية والخدمات البيئية، والتخطيط الحيوي، والخدمات الاجتماعية نفسها، وهـذا لا يجعلنـا نتجاهـل أن الخـدمات الاجتماعيـة لهـا بعـض الأنشـطة المتخصصـة، مثـل رعايـة المعـاقين، والتأهيـل الاجتمـاعي، ورعايـة أسـر المسجونين والأحداث والمنحرفين، وخدمات الأسرة والطفولة[٢٦]

جدير بالذكر أن برامج الحماية الاجتماعية الأهلية ليست محدودة، بهذه البـرامج التقليديـة، ولكنهـا تمتـد لتواجـه الاحتياجـات المتغيـرة يومـاً بعـد يـوم، والمشاكل في المجتمعات المحلية، حتى يستطيع أفراد هذه المجتمعات القيام بـأدوارهم الإنتاجيـة، ويكـون عنـدهم القـدرة علـى إشـباع احتياجـاتهم. يقصـد

الباحث ببرامج الماية الاجتماعية البامج التى تحمى الطبقات الاجتماعية من السقوط " مايا واجتماعيا وثقافياً" إلى المستويات الأقل .. وتقوم على بعدين رئيسيين أحدهما رعائى والأخر تنموى،

قطاع الإقتصاد الاجتماعى التضامنى فى مصر : التعاونيات نموذجاً

تحمل لفظة التعاون في محتواها نوعان من المعاني احدهما عام والآخر خاص، فالتعاون بمعناه العام الشائع يعبر عن عملية أو سلوك يتم بمقتضاه ضم جهود وإمكانيات الأفراد في شكل جماعي بقصد الوصول إلي منافع مشتركة كان يصعب علي كل منهم أن يحصل عليها بمفرده.

أما التعاون بمدلوله العلمي الخاص فيعني تضامن شخصي متبادل بين مجموعة من الأشخاص بقصد إشباع حاجاتهم الإنسانية، الاقتصادية ، الفنية والاجتماعية ويمكن لذلك أن يتم عن طريق إنشاء منظمة اجتماعية خدمية واقتصادية يطلق عليها اسم "الجمعية التعاونية."

ظهرت التعاونيات كرد فعل لانتشار الفقر – خاصة بين العمالة الماهرة التي فقدت عملها – الذي صاحب الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، وقد تم إنشاء الجمعيات التعاونية لتلبية حاجة الفقراء من السلع الاستهلاكية الأساسية.

ومن أهم الجمعيات التعاونية الرائدة في العالم تعاونيات روتشدل الإستهلاكية بانجلترا، وتعاونيات لاند أوليكس بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعاونيات رافيزن للتمويل والائتمان الزراعي في ألمانيا.

ويرجع تاريخ الجمعيات التعاونية في مصر إلي عام ١٩٠٧ كرد فعل لآثار التبعية الاقتصادية التي حاولت العناصر الوطنية التحرر منها آنذاك. **ويمكن تصنيف الجمعيات التعاونية في مصر وفقاً لمعيارين:**

التصنيف الأول – المعيار الكمي

يقوم هذا المعيار في تصنيف التعاونيات على تفرد أو تعدد الحاجات المستهدف إشباعها الأمر الذي يعني بالضرورة تفرد أو تعدد أوجه النشاط الرئيسي الذي تمارسه هذه التعاونية، فإذا كانت التعاونية تستهدف إشباع نوع واحد من الحاجات الإنسانية كانت جمعية تعاونية ذات غرض واحد كتعاونيات الإسكان أو التمويل وإذا كانت تستهدف إشباع أكثر من حاجة كانت جمعيات متعددة الأغراض مثل تعاونيات التسويق والتأمين أو تعاونيات التمويل والتوريد وغيرها.

التصنيف الثاني – المعيار الكيفي

وفقاً لهذا المعيار يتم تصنيف الجمعيات حسب طبيعة النشاط التعاوني ونوعية حاجات الأعضاء وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أولاً – التعاونيات الإستهلاكية: ومنها تعاونيات استهلاكية سلعية أو خدمية ومن أمثلتها:

١. تعاونيات الإسكان
٢. تعاونيات النقل والاتصالات
٣. تعاونيات الكهرباء و تعاونيات المياه
٤. الجمعيات التعاونية للإدخار
٥. التعاونيات الصحية
٦. تعاونيات التأمين الاجتماعي

ثانياً – التعاونيات المهنية:

هي نوع من تعاونيات المنتجين التي تسعى إلى توفير ظروف عمل وكذا توفير السلع والخدمات اللازمة لأداء مهنة أو حرفة ما بأسعار وشروط عادلة ومناسبة لأفراد المهنة الواحدة بقصد إشباع حاجاتهم المهنية أو الحرفية ومن أمثلتها التعاونيات الزراعية أو تعاونيات المزارعين.

ثالثاً – التعاونيات الإنتاجية:

وهي التي يكون نشاطها الرئيسي ذا طبيعة إنتاجية حيث يتم إنشاءها من المنتجين لسلعة ما وبرؤوس أموالهم التي يجمعونها من مواردهم الذاتية ليوظفوها في إنشاء مشروع اقتصادي إنتاجي تعاوني لحسابهم وباسم تعاونيتهم على أن يحصل كل منهم على نصيبه من الفائض الاقتصادي الناتج عن تسويق السلعة التي أنتجوها.

وقد قامت مبادرة "إرادة" بدراسة موضوع التعاونيات من خلال التعرض لكل نوع من الأنواع التي تم الحديث عنها وهي (التعاون الإسكاني، التعاون الإنتاجي، التعاون الزراعي) وكان لها **مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها في الآتي:**

- تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون التعاون الإسكاني لكون هناك معوقات في تطبيق الأداة التشريعية وفرض الأداة لرسوم لا تتلاءم مع الواقع الحالي وكذلك هناك عشرون مادة تحتاج إلى تعديل.
- دمج ١٧ قرار لوزير الإسكان والمرافق وذلك لإصدار قرار وزاري واحد يتناول كل القرارات المنظمة و يكون المرجعية الأساسية لتنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن التعاون الإسكاني حيث أنه ليس له لائحة تنفيذية ويتم تنفيذ أحكامه بقرارات تنفيذية وتنظيمية مختلفة.
- تعديل قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن إصدار قانون التعاون الإنتاجي لتلافي **أوجه القصور الآتية:**
  - تطبيق معايير واشتراطات متقادمة.
  - تعدد الجهات المسئولة عن التطبيق.
  - عدم النص على الجهة المختصة بالتطبيق بصورة صريحة.

- تعدد الإجراءات والمستندات المطلوبة.
- تعديل ٦ قرارات لوزير الدولة للتنمية المحلية بشأن تحديد قواعد الشهر وقواعد إعداد النظام الداخلي، وكذلك إجراءات وميعاد توزيع عائد معاملات أعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية.
- وضع خطة متكاملة لتوعية المجتمع بالدور الحيوي التي تقوم به الجمعيات التعاونية ولذلك للاستفادة من دورها الذي لا يهدف إلي الربح بعكس القطاع الخاص.

مؤسسات الاقتصاد التضامنى و الاجتماعى في مصر:

يوجد بمصر نوعان من مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي وهما قطاع التعاونيات والجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح. كما يمكن اعتبار الصندوق الاجتماعي للتنمية "أو جهاز تنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة ومتناهية الصغر والصغيرة حاليًا" أحد الشركاء باعتباره يقدم خدمات مالية وغير مالية للجمعيات الأهلية التي تقوم بأنشطة اقتصادية/اجتماعية بجانب تمويلها للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .و حتى نتفهم دور اللاعبين الثلاثة سوف نستعرض أهم أنشطتهم وخدماتهم للمجتمع.

ويعد القطاع التعاوني في مصر من أقدم القطاعات العاملة في مجال تقديم الخدمات والمزايا الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها. بدأت الحركة التعاونية في مصر عام ١٩٠٨ وهي حاليًا تتضمن ١٨٠٠٠ مؤسسة تعاونية وتخدم ما يقرب من ١٤ مليون عضو. قدرت قيمة معاملات الاتحاد العام للتعاونيات والاتحادات المركزية للتعاونيات بحوالي ١٧.٨ مليون جنيه في ٢٠١١/٢٠١٢. المؤسسات الأعضاء تمكنت من توفير فرص عمل لحوالي ٥

مليون عامل وأنتجت قيمة مضافة قدرت بحوالي ٤٩.٣ مليار جنيه أو ٧.٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام.

مـرت التعاونيـات بمراحـل متعـددة مـن النمـو والازدهـار والتهمـيش والتراجـع. ومـع الوقـت تزايـد عـدد السـلع والخـدمات التـي تقـدمها واسـتمر نمـو الحركـة حتـى منتصـف الثمانينـات حـين صـدر القـانون ٢٨ لسـنة ١٩٨٤ للحركـة التعاونيـة. وأنشـأ اتحـاد التعاونيـات ليتضـمن ٥ اتحـادات مركزية/نوعيـة وهـي: للاسـتهلاك، الإنتـاج، الزراعـة، الإسـكان والثـروة السـمكية. لكـل اتحـاد نـوعي جمعيـات تابعـة لـه وأعضـاء وأحيانًـا جمعيـات إقليميـة. بالإضـافة لمـا سـبق، الاتحـاد العـام يضـم تعاونيـات إعلاميـة تصـدر خمسـة جرائـد، والمعهـد العـالي للتعـاون، وجمعيـات علميـة وجمعيات تعاون تعليمية.

فـي منتصـف الثمانينيـات تراجـع دور الجمعيـات لأسـباب متعـددة أهمهـا تزايـد الـدين العـام، واهتمـام الدولـة بالمؤسسـات الهادفـة للـربح فـي مطلـع التسـعينيات بدرجـة أكبـر، وإلغـاء الإعفـاءات الضـريبية الممنوحـة لهـا والاسـتيلاء علـى عـدد مـن الأصـول الهامـة المملوكـة للجمعيـات مثـل محطات البنزين والمخازن الزراعية بدون أي تعويضات.

كيف تخدم التعاونيات أعضائها؟

- الاتحـاد التعـاوني للاسـتهلاك:يخدم أعضـائه مـن خـلال الجمعيـات الاسـتهلاكية التعاونيـة التـي تـوفر السـلع الرخيصـة نسـبيًا وتحقـق أمـن غـذائي لأعضـائها وتحـارب التضـخم. وقـدرت قيمـة النـاتج المحلـي

لهذا القطاع بحوالي ١٠ مليار جنيه في ٢٠١١/٢٠١٢. وقدمت خدماتها لحوالي٧.٧ مليون عضو.

- الاتحاد التعاوني الإنتاجي:يضم عددًا من أصحاب الحرف الإنتاجية مثل صناعة الأثاث والمعادن والصناعات الهندسية والمنسوجات والملابس الجاهزة والسجاد والأكلمة والجلود. التعاونيات تساعد أعضائها في تسويق منتجاتهم وشراء مواد الإنتاج بأسعار رخيصة، فضلاً عن توفير معارض دائمة لمنتجاتهم. وقدر حجم إنتاج الاتحاد بحوالي ١٥ مليار جنيه في ٢٠١١/٢٠١٢ وقدم خدماته ل ٢ مليون عضو.
- الاتحاد التعاوني الزراعي:هو أكبر الاتحادات التعاونية في مصر، ويقدم خدمات وسلع متنوعة لأعضائه أهمها: الأسمدة والمبيدات الحشرية، الآلات، النقل والإرشاد الزراعي. كما استثمر الاتحاد في عدة مشروعات مثل تربية المواشي، والدجاج، وإنتاج التقاوي، والأسمدة،والعسل، واستصلاح أكثر من ١ مليون فدان. وقدر حجم إنتاج الاتحاد بحوالي ٣٠ مليار جنيه في ٢٠١١/٢٠١٢ وبلغ حجم العضوية ٤ مليون عضو.
- اتحاد تعاونيات الإسكان:قام بإنشاء ١ مليون وحدة سكنية من ١٩٨١ حتى ٢٠١١. ويضم ٢ مليون عضو ، كان حجم أعمال الاتحاد ١٧ مليار جنيه في ٢٠١١/٢٠١٢.
- الاتحاد التعاوني للمصايد والأسماك: متخصص أساسًا في صيد الأسماك والمزارع السمكية، وقام بتوفير ٩٥٪ من احتياجات السوق المصرية للأسماك وقدر حجم إنتاجه ب ١ مليون طن أسماك. ويملك الاتحاد ٢٠٠٠ فدان من المزارع السمكية ويوظف حوالي ١.٥ مليون فرد، وتبلغ عضويته ٩٥ ألف عضو.

كـل هـذه الاتحـادات لا تحصـل علـى أي مسـاعدات حكوميـة وقليـل مـن التمويـل المصـرفي. كمـا أنهـا تطالـب مـن فتـرة طويلـة بتغييـر القـانون المـنظم لهـا. فكـل اتحـاد نـوعي يتبـع مـن الناحيـة الفنيـة لـوزارة دون الأخـرى. فالاتحـاد الاسـتهلاكي يتبـع وزارة التمـوين والاتحـاد الزراعـي يتبـع وزارة الزراعـة، والاتحـاد الإنتـاجي يتبـع وزارة الصـناعة.....الخ دون أن تـنظم الاتحـاد النوعيـة تحـت مظلـة واحـدة ترعاهـا وتشـرف بصـورة جديـة عليها.

الجمعيات الأهلية كأحد أشكال التعاونيات فى مصر :

أول جمعيـة أهليـة فـي مصـر أنشـئت سـنة ١٨٢١ وهـي الجمعيـة اليونانيـة. تلاهـا عـدد مـن الجمعيـات مثـل الجمعيـة الجغرافيـة ١٨٧٥، والجمعيـة الخيريـة الإسـلامية ١٨٧٨، والجمعيـة القبطيـة ١٨٨١. وتزايـد أعـداد الجمعيـات الأهليـة مـع صـدور دسـتور ١٩٢٣ الـذي تضـمن مـادة "٣٠" التـي نصـت علـى حريـة إنشـاء الجمعيـات الأهليـة. وقـدر عـدد الجمعيـات بحـوالي ٤٧ ألـف جمعيـة فـي سـنة ٢٠١٤ مـا بـين جمعيـات فعالـة قليلـة فـي عـددها وغالبيـة غيـر نشـطة. وبلـغ عـدد أعضـائها حـوالي ٣ مليـون عضـو فـي نفـس العـام. وقـد صـدر قـانون إنشـاء الاتحـاد العـام للجمعيات والمؤسسات الأهلية " رقم ٣٢ في ١٩٦٤".

وتتنـوع الجمعيـات الأهليـة فـي أنشـطتها مـا بـين ثقافيـة وعلميـة ودينيـة واقتصـادية واجتماعيـة وسـكانية. وتمثـل الجمعيـات الدينيـة والثقافيـة والعلميـة ٢٣٪ مـن إجمـالي عـدد الجمعيـات، يليهـا جمعيـات المسـاعدة الاجتماعيـة ١٩٪ مـن إجمـالي عـدد الجمعيـات، وجمعيـات التنميـة

المحلية ١٤٪ من إجمالي العدد. وتبين البيانات أن الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية تتركز في محافظات الصعيد بأكثر من ٥٠٪ من العدد ومحافظة القاهرة بحوالي ٢٠٪ من إجمالي الجمعيات، و الباقي يتوزع على باقي المحافظات ما بين الوجه البحري ١١٪ والإسكندرية ٣٪ ثم باقي المحافظات.

يتم تمويل الجمعيات من ثلاثة مصادر أساسية وهي التمويل الذاتي من تبرعات الأعضاء أو المنح الحكومية أو المنح والمساعدات الدولية. وتؤكد البيانات القليلة المتاحة أن الغالبية العظمى من تمويل الحكومة توجه للجمعيات بالقاهرة، بينما الغالبية من المنح الدولية توزع علي الجمعيات في منطقة القاهرة الكبرى "٤٠٪" والصعيد "٥٠٪"، بينما نصيب محافظات الوجه البحري "باستثناء دمياط والإسكندرية" ضئيل للغاية ولا يزيد عن ٥٪ من إجمالي المنح الدولية.

عمومًا بيانات التمويل محدودة للغاية خاصة التبرعات من الأعضاء أو الآخرين. وهو ما يتطلب بناء قاعدة بيانات لكل بيانات العضوية والتمويل بأنواعه والأنشطة وتوزيعها النوعي والجغرافي والسكاني. وتؤكد البيانات المتاحة في ٢٠٠٤ أنه من بين ٤١ ألف جمعية تم حصرها يوجد ١٦ ألف جمعية مسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي. واستحوذت ٢٦٤ جمعية فقط على كل المنح الأجنبية المقدمة للجمعيات في مصر. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن المنح المقدمة خلال الفترة من ٢٠١١ -٢٠١٣، حيث دخل مبلغ ١،٩ مليار جنيه بمتوسط ٦٥٠ مليون جنيه سنويًا لـ٧٠٧ جمعية فقط. لذلك يمكن

القول بأن هناك درجة عالية من التركز في أموال المنح الدولية لعدد محدود من الجمعيات والمؤسسات الأهلية وهو ما يجافي منطق العدالة في التوزيع على الأنشطة المختلفة وعلى الأقاليم الجغرافية .

وفي محاولة لتقدير ما يمثله إنفاق الجمعيات الأهلية لإجمالي الناتج المحلي وفي ظل شح البيانات، تم الاستعانة ببيانات ٢٠٠٤، حيث بلغت إجمالي إنفاقات الجمعيات حوالي ١ مليار جنيه أي ٠.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي "٤٦٥ مليار جنيه مصري في ٢٠٠٤"، وهو مبلغ ضئيل نسبيًا على الأقل مقارنة بناتج الجمعيات التعاونية الذي قدر بحوالي ٧.٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٢/٢٠١١.

إن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاع حيوي ولكنه مازال قطاعًا مهملاً من الدولة. وعلى الدولة أن تعمل على إصدار قانون التعاونيات المطلوب منذ أكثر من ثلاثين عامًا وهناك تعديلات كثيرة مقترحة ومحددة على القانون القائم. فضلاً إلي أهمية وجود قانون جمعيات أهلية ميسر للعمل وغير معاق له.

الاهتمام بهذا القطاع يساعد علي تحسين أوضاع المواطنين وخاصة المهمشين والفقراء، ويقدم منتجات منخفضة التكلفة، ويخلق فرصًا أفضل لتسويق منتجات صغار المنتجين، فضلاً عما يوفره من فرص عمل، وهي كلها أمور مصر في أشد الحاجة إليها.

المراجع:

١) عالية المهدى : **الإقتصاد الإجتماعى والتضامنى** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٧م ، http://acpss.ahram.org.eg/News/١٦٣٩٠.aspx.

٢) [1] عبدالقادر العلمى : **الاقتصاد التضامني بين منظور علال الفاسي وواقعه اليوم** ، www.elalami.net/الاقتصاد-التضامني-بين-منظور-علال-الفا ، ٢٠١٧م

٣) مفهوم **الإقتصاد التضامنى ، مصطلحات ومفاهيم** ، **www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/٢٠١٦/١٠/٢٤**

4) Samuel M. Wangwe, "**Micro and Small Enterprises Development and Employment implication: Review for Current Status and Prospects**" Economic and Social Research Foundation .Dar El-Salaam. Tanzania.1999.B..

٥) ماهر حسن المحروق و إيهاب مقبل، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة : أهميتها ومعوقاتها** . مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة . الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي .عمان . الأردن . أيار ٢٠٠٦ . ص ٢.

٦) عماد الدين محمد مصطفي، **نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة الحرفية في جمهورية مصر العربية**. معهد التخطيط القومي . القاهرة . ١٩٩٥ . ص ١.

٧) حسين عبد المطلب الاسرج . **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**. كتاب الأهرام الاقتصادي. العدد ٢٢٩ . أكتوبر ٢٠٠٦. ص١٧.

8) The World Bank . **Arab Rebablic Of Egypt: Poverty Assessment Update**. Report No39885egt. Volum L: Main Report Septemer16-2007 P4.

9) Paul Vandenberg و **Poverty Reduction Through Small Enterprises Seed Working** Paper no .75. Small Enterprise Programme international labor Office. Geneve2006 .P.p.vll-vlll

10) Samuel m. Wangwe op.cit.. p.1.)

11) Rota Aides. **Institutional Barriers to Small and Medium – Sized Enterprise Operations in Transition Countries. Small business**. Economics. Voll25. No.4. Nonember2005.

12) Tamer El-Meehy. **Small Enterprises In Egypt And The Institutional And Regulatory framework ,Focus Group Discussions Findings And Analysis** "Egyptian Center For Economic Studies"ECES"& Institute Libertad Y Democracies (ILD) Cairo.March.2003.

13) Hala abou- ali et. al. **evaluating the impact of Egyptian social Fund for development programs**. policy research working paper no.4993.the world bank. july 2009.

14) alia el-mahdi and Magued Osman "**an assessment of the effectiveness of small and micro-enterprise finance in employment creation** " working paper no . 0313 . economic research forum (ERF) . Cairo 2003

١٥) انظر فى ذلك نظرية الحلقة المفرغة، محمود شعبان، **الرؤية النظرية للفقر**،تقرير الفقر فى الوطن العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، المحرر أحمد السيد النجار، ٢٠٠٥ ص ٤٥

١٦) صلاح احمد هاشم، الفقر وقضايا التنمية، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، صص ٧٨ : ٨٠

١٧) نفسه، مواضع مختلفة.

١٨) محمود شعبان، الرؤية النظرية للفقر، مرجع سابق ص ٤٦

19) iris center at the university of Maryland . "**micro and small enterprises dynamic economic growth. And poverty reduction** " op. cit. p.6